الفصل الرابع
نظرة تأريخية في نشوء الفكر الديمقراطي٠

الديمقراطية كممارسة حياتية او سياسية شأنها شأن أي فكرة أو نظرية أو علم اكتشفه الإنسان تستند إلى أسس تأريخية تمتد جذورها في القدم في عمق التأريخ البشري ، فهي لم تأت إلى الوجود مصادفة اوانها محض افكار فيلسوف بل انها جاءت على أسس تراكم الخبرات البشرية العلمية عبر مراحل التاريخ ٠

والديمقراطية بمعناها العام تشير إلى طريقة أو أسلوب للحياة في المجتمع ، يعتقد كل فرد من خلاله ان لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع ، واذا أخذنا الديمقراطية بمعنى أضيق من ذلك (فهي تعني مشاركة أعضاء المجتمع بحرية في القرارات والمسائل الهامة التي تمس كل مجالات حياتهم وخاصة تلك القرارات السياسية التي تؤثر في حياتهم الفردية والاجتماعية) ٠

وسوف نناقش مراحل تطور نشوء الفكر الديمقراطي في الحضارات القديمة بدءاً بالحضارة ألأغريقية التي نشأت فيها هذه الفكرة أو الممارسة لأول مرة ومن ثم تطورت هذه الفكرة في عصر ألأمبراطورية الرومانية (دولة القوانين) ومن ثم نتناول الفكر الديمقراطي المعاصر ٠

المبحث ألأول / الفكر الديمقراطي في أثينا ٠

اهتم الفلاسفة ألأغريق اهتماما بالغاً في البحث عن أفضل السبل التي يمكن من خلالها أقامة أنظمة سياسية لحكم البلاد حكماً سليما يسعى إلى تحقيق الخير والسعادة لبني الإنسان في المجتمع من أجل أقامة علاقة متوازنة بين السلطة (الدولة) والشعب (المجتمع) ألأمر الذي أوجب خلق او سن أفضل دستور ممكن للبلاد ٠ وتقوم على أساسه هذه السلطة الحاكمة ٠ فوضع افلاطون مدينته الفاضلة وجعل حكامها من الفلاسفة الحكماء الذين يمتلكون سعة ألأفق التي تتيح لهم تحقيق العدل والمساواة بين أفراد أومواطني الشعب فلم يكن اهتمام الفلاسفة الاغريق فيها على تعريف الدولة بقدر اهتمامهم بنمط ممارسة السلطة للحكم في المجتمع وقد اتسعت تصورات مواطني المدينة ـ الدولة ـ في الحضارة الاغريقية نتيجة انتشار الوعي الذي صاحب ازدهار الفلسفة في هذه الحضارة حتى اصبحت عملية بناء أنظمة الحكم العادلة (الديمقراطية) هاجسهم ألأساسي بل وأنها اصبحت مرادفة لعملية بناء المدينة ذاتها اذ عمد الاغريق عند بنائهم للمدن إلى احضار أحد الحكماء أو الفلاسفة من اجل سن دستور حكم لهذه المدينة وقد سعوا جاهدين إلى تطبيق هذه الدساتير من اجل بناء مدن مثالية لكي يعيش فيها بنو الإنسان من الاغريق بسعادة بعيدا عما ينغص حياتهم من مشكلات اجتماعية تعوق وصولهم إلى السعادة المنشودة ، ولقد كان تصورهم لاستقلال المدينة ـ الدولة ـ يشتمل على جوانب حياة هذه المدينة السياسية والاجتماعية وكانوا يتعصبون بشدة لهذا الاستقلال بما يضمن نشوء مدن مستقلة سياسياً واجتماعياً ، وعلى الرغم من ان نظرة العديد من الفلاسفة الذين كلفوا

بانشاء دساتير هذه المدن من اجل اسعاد المواطنين وتعريفهم للديمقراطية ((بأنها نظام سياسي للحكم يقوم على أساس الحرية والاخاء والمساواة)) فقد كان يشوبها الكثير من التعصب الديني والعرقي فقد كانوا يضعون الكثير من المحددات ألاساسية التي تعمل على تحديد صفة المواطنة في بعض سكان هذه المدن دون غيرهم فلم يكن جميع المواطنين آنذاك يتمتعون بحق ممارسة العملية السياسية والاسهام في الحكم بل اقتصرت صفة المواطنة على بعض ألأفراد الذين تتوافر فيهم مجوعة من السمات ألأساسية التي تتطابق مع شروط المواطنة فيها فقد كان مواطني هذه المدن من ألأحرار حصراً اذ ان نظرة الاغريق إلى العبيد اتسمت بانها نظرة غير انسانية كما كان هؤلاء المواطنين من الرجال فقط ذلك بسبب النظرة الدونية للمرأة وكذلك لم يكن اصحاب المهن والحرف من مواطني الدولة بل اقتصرت على النبلاء وألأشراف وملاك ألأراضي ورؤوس ألأموال وكانت الفئات المسحوقة تحرم من حق المواطنة ومن حق المشاركة السياسية وكذلك التعليم والمساواة مع غيرهم من سكان المدن الاغريقية فلم يكونوا يتمتعون بأي امتيازات اجتماعية شأنهم شأن بقية حقوق المواطنين الاخرى ، بل ان طريقتهم في العيش تشبه بقية الحيوانات التي تعمل على خدمة المواطنين ٠

هذه هي أبرز معالم الديمقراطية الاغريقية التي نستطيع اعتبارها أضيق الديمقراطيات وأكملها تأريخياً ، فقد كانت أضيقها لقلة عدد المواطنين الذين ساهموا في الحياة السياسية ، أما أكملها فذلك لأنها أعطت المواطنين المشاركة في صنع وتطبيق القرار السياسي على قدم المساواة ٠ ولقد عبر (بركليز) عن هذه المشاركة عندما قال " ان المواطن الذي لايعنى بالمسائل العامة لاترى فيه رجلاً منعدم الضرر بل رجلاً منعدم الفائدة "٠ وارتبط مفهوم الاغريق بالحرية بإيمانهم بأن المناقشة والحوار هما أفضل الوسائل لدراسة ألأمور العامة ٠ كما أكد فلاسفة اليونان على ان السيادة في كل دولة هي القانون وليست للحاكم ٠

ختاما نقول ان الديمقراطية الاغريقية من خلال تطبيق الديمقراطية المباشرة هدفين مهمين هما

١ ـ المساواة في الحقوق السياسية ٠

٢ ـ وتحقيق مبدأ السيادة الشعبية ٠

المبحث ألثاني / الفكر الديمقراطي في روما ٠

تتمثل الفكرة الديمقراطية في ألأمبراطورية الرومانية في الفلسفة الرواقية التي اتخذت تسميتها من تعليم الفلسفة في أروقة المعابد والقصور لأباطرة الرومان وعلى الرغم من ان ألامبراطورية الرومانية فرضت سيطرتها على جميع بلاد ألاغريق وجعلت مدنها المستقلة تابعة لها إلا ان تطور الحضارة الاغريقية آنذاك سبغ الامبراطورية الرومانية بصفة هذه الحضارة وهنا يكون ظهور الفكر الديمقراطي في روما بتأثر الفكر الاغريقي والفلسفة الرواقية بسبب تحلل الشعب وقيام الثورات المتتالية نتيجة لإستئثار طبقة ألأشراف بالثروة والحكم ٠

ولذلك ظهرت العديد من الحركات الاجتماعية التي طالبت توزيع الثروة والسماح بإشراك الشعب في السلطة ألأمر الذي دفع بأباطرة الرومان إلى تشكيل مجالس شيوخ التي ضمت عددا لايستهان به من عامة الشعب في مقابل ألأقلية الضئيلة من ألأشراف في المجلس وقد صار الشعب يتحكم أو يتدخل في السلطة وادارة شؤون الامبراطورية عن طريق ممثليه في مجلس الشيوخ وكذلك فقد ظهرت هناك العديد من الفلسفات التي طالبت بأن تكون الدولة ملكاً للشعب وان يكون الحاكم خادما له فقد أكد على ذلك الفيلسوف (سيتال) وتبعه في ذلك القديس (أوغسطين) الذي يرى بأن الله هو مصدر السلطة وان مستلزمات الحياة الاجتماعية هي التي تحمل ألأفراد على انتخاب رؤساء لهم ليعملوا على ممارسة السلطة وادارة شؤون البلاد كما يريدها الله لا كما يريدها الحكام بما تقتضيه مصالحهم ٠

ومن هنا فأننا نجد ممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية للامبراطورية الرومانية انحسرت في مجلس الشيوخ الذي يضم غالبية افراده من عامة الشعب بالاضافة إلى طبقة ألأشراف المتنفذة وان سلطة الملوك اصبحت سلطة الهيئة مستمدة من الحق الإلهي لهم في شؤون البلاد وقد حدث ذلك بعد ظهور المسيحية كديانة في الامبراطورية الرومانية فكان من النادر الاعتراض على قرارات الملوك أو تعديلها بسبب هذه الصفة القدسية وارادته في ادارة شؤون المجتمع لذا فقد كانت الديمقراطية في الامبراطورية الرومانية عبارة عن ديمقراطية برلمانية شكلية ألأمر الذي ادى إلى استبداد الملوك وضعف الامبراطورية تدريجيا وانهيارها على يد القبائل البربرية ٠

وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت هنالك العديد من الفلسفات التي نادت بتحجيم سلطة الملك المطلقة المستمدة من الله المصدر الاساسي للسلطة السياسية ٠

المبحث الثالث / الفكر الديمقراطي المعاصر ٠

نشأ الفكر الديمقراطي سراً في رحم النظام الاستبدادي الفاسد الذي بلغ حداً من الفساد والانحطاط فقد معه القدرة على ممارسة القمع وشكلت هذه ألأنظمة الحاكمة عقبة في طريق تقدم المجتمعات في بلاد كثيرة وقد بلغ الايمان بالديمقراطية حداً أحرزت معه بعض الدول المتخلفة تقدماً كبيراً آنذاك ، وقد ارتكز الفكر الديمقراطي المعاصر على ظهور العديد من الفلسفات لنشوء المجتمعات ـ الدولة ـ كممثلة للسلطة السياسية في المجتمع ومن ابرز هذه الفلسفات التي تناولت هذا الموضوع بالتحليل والتفسير هي (فلسفة العقد الاجتماعي) والتي تعد احد اهم الفلسفات التي نادت بالديمقراطية كوسيلة او ممارسة في العملية السياسية وإدارة شؤون البلاد ٠

اذ تقوم هذه الفلسفة على أساس اشتراك جماعة من الناس على عقد ضمني وافقوا عليه بالاجماع يقوم ألأفراد بموجب هذا العقد في التنازل طوعاً عن بعض حقوقهم في اقامة الحماية الطبيعية لمجموعة أو أفراد منهم مقابل قيامهم بحمايتهم وحماية حرياتهم من أجل أن يعيشوا حياة اجتماعية في مجتمعهم ويتمتعون بنوع من الهوية (الشعور بالانتماء لهذا المجتمع) ٠

وبذلك كانت السلطة السياسية في المجتمع سلطة مفوضة من قبل مجموعة من ألأفراد أو المؤلفين لهذا المجتمع لايحق لها ان تمارس القمع ضدهم أو تمارس العنف أو التعسف في معاملتهم اذ ان ألأفراد الذين اشتركوا في هذا العقد قد اختاروا طوعاً الرضوخ لهذا النظام تخلصاً من الفوضى التي سببها تمرد المجتمعات الانسانية قبل ظهور المجتمعات المنظمة تنظيماً سياسيا (الدولة) ٠

وهنا يرى (جان جاك روسو) في كتابه العقد الاجتماعي ان الشعب هو صاحب السيادة وهو المانح للسلطة لأنه يتألف من مجموعة من ألأفراد الذين قبلوا بالعقد الاجتماعي كما لايمكن ان يكون هنالك واجب طاعة القانون والسلطة السياسية في حالة الديمقراطية الشديدة التطرف حيث اعتبر (روسو) الديمقراطية هي أفضل صور الحكم (ألأنظمة السياسية) في حين يرى (توماس هوبز) ان الديمقراطية تشمل جميع المحكومين الذين تجيء بهم ألأجيال اللاحقة ٠

ولقد كانت الثورة الفرنسية ومبادئها الديمقراطية الداعية إلى الحرية ومشاركة الشعب في صنع القرار السياسي نقطة الشروع في التحولات الديمقراطية في العالم المعاصر ، اذ قامت هذه الثورة بالعديد من التغييرات الدستورية التي كانت يقصد بها توسع نطاق الحكم للشعب وعلى الرغم من ذلك فأن هذه التحولات لم تقتصر على فرنسا وحدها وكذلك فهي لم تقتصر على الثورات الدموية التي قامت في فرنسا عام (١٧٨٩) ، بل شملت الثورات البيضاء التي قامت دون اراقة الدماء كما هو الحال في بريطانيا عن طريق رضا السلطات الحاكمة آنذاك بالاتجاه نحو الديمقراطية والذي أسهم اسهاما مباشراً في تقدم هذه الدول وازدهارها ٠

واستندت الافكار الديمقراطية السياسية في اوربا قبل قرنين على الفكرة القائلة بنقل السلطة من يد الملوك إلى يد الشعوب ، واقامة النظام السياسي للحكم على الفكرة النيابية ، والعمل بمبدأ الفصل بين السلطات ٠

وهذا بدأت ألأفكار الديمقراطية في أوربا بالظهور هادفة إلى تخليص المجتمع من نظام الاقطاع وحكم الكنيسة اللذان كانا سائدين في العصور الوسطى ، والتي كانت تتسم بأنها كانت عصورا من الظلم والظلام أهدرت فيها جميع المعاني الديمقراطية والانسانية إلى ان ظهرت بشائر الثورة الصناعية التي قضت على العهد الاقطاعي ومساوئه ، وبعثت الديمقراطية من جديد لتتمرد على الحكم الاستبدادي الفردي لأمراء ألأقطاع وكانت فاتحة ذلك بريطانيا وفرنسا وانتقلت إلى أمريكا الشمالية

أما في الولايات المتحدة ألأمريكية والتي بلغت فيها الديمقراطية فيها درجة عالية من المقبولية من خلال اعلان وثيقة الاستقلال من المستعمر البريطاني عام ١٧٧٦ كما انها عملت على فتح الوظائف بصورة دورية والعمل على تطبيق اساليب الديمقراطية المباشرة مع بداية القرن العشرين ٠

وعليه فقد توصف الدولة بأنها دولة ديمقراطية اذا ماقام النظام السياسي فيها على بعض ألأسس التي ترتكز إلى الحصول على الموافقة والتأييد الشعبي الذي يضمن موافقة غالبية مواطني هذه الدولة حول الممارسات السياسية وطرق اتخاذ القرارات المصيرية وتنفيذها في هذه الدولة بالاستناد الى القوانين والتشريعات وألأنظمة التي قامت أساساً بموافقة الرأي العام عليها وتعدد أنماط الممارسات الديمقراطية في مثل

هذه الدول التي توصف بانها ديمقراطية وتقوم على أساس مجموعة من المحددات تعمل على تقوية ممارسة الديمقراطية كممارسة سياسية لحكم البلاد في عدة اتجاهات اهمها وجود الهيئات البرلمانية المؤثرة في عملية اتخاذ القرار السياسي والخضوع للسلطة الحاكمة وكذلك وجود الهيئات والتأييد الشعبي من قبل جميع أفراد الشعب أو مواطني الدولة عن طريق الاقتراع العام ٠

وهنا نجد انه لابد من الاشارة إلى ان الاقتراع الشعبي أي عملية انتخاب أفراد الشعب أو مواطني الدولة لممثليهم الذين يكونون على درجة من العلم والدراية في ادارة الشؤون السياسية وعملية اتخاذ القرارات وأهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء تؤهلهم لاختيار الحكومات التي تعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من هذه المنفعة الاجتماعية العامة وبالتالي تؤهلهم إلى أكبر قدر من التأييد الشعبي وموافقة الرأي العام ٠

والدولة الديمقراطية هي تلك الدولة التي تحوز على رضا الشعب من خلال عملية اختيارها أو توجيهها في ادارة شؤون البلاد سياسياً واتخاذ القرارات سواء تم هذا الاختيار على أساس من الاقتراع العام المباشر والشعبي أو عن طريق الاقتراع النسبي الذي يقوم به ممثلوا الشعب في الموافقة على قرارات الحكومة وتوجهاتها الحالية والمستقبلية ٠

المبحث الرابع / خصائص الديمقراطية ٠

تتمثل خصائص الديمقراطية بما يأتي : ـ

١ ـ الديمقراطية مذهب سياسي : ـ اذ أنها تقوم على مبدأ أساسي يتمثل بتولي الشعب مهمة ممارسة شؤون السلطة السياسية سواء كان ذلك بنفسه مباشرة أم عن طريق نواب يمثلونه أو قد يشترك الشعب مع النواب في ممارسة السلطة السياسية ، وعليه فان الديمقراطية وفق هذا التصور تهتم بالجانب السياسي للمجتمع لذلك توصف بأنها مذهب سياسي لا اجتماعي ولا اقتصادي بحيث يتم كل شيء من قبل الشعب بخلاف الديمقراطية الاجتماعية الت أساسها السعادة المادية ومضمونها ان كل شيء للشعب ٠

٢ ـ الديمقراطية مذهب فردي : ـ اذ انها ترمي إلى تمتع أفراد الشعب بحقوقهم السياسية عللى اعتبار فرديتهم ، أي بصفتهم مواطنين بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية التي يتنمون اليها أو المصلحة التي يمثلنها ، فهي باعتبارها مذهب فردي لاتقيم وساطة بين الفرد وبين مساهمته في تكوين الارادة العامة حيث يكفي انه فرد في المجتمع لكي يكون له حق تلك المساهمة ٠

٣ ـ الديمقراطية مذهب غير مادي (روحاني) : ـ كونها لاتتعلق بشيء مادي ملموس بل هي تتعلق بفكرة معنوية وهي ان يمارس الشعب السلطة السياسية ٠

٤ ـ الديمقراطية أساسها المساواة بين ألأفراد : ـ ويراد بالمساواة هنا المساواة السياسية أي ان جميع ألأفراد يتمتعون بنفس الحقوق السياسية ، لأن الديمقراطية تنظر إلى ألأفراد بصفتهم مواطنين مجردين عن المصالح التي يمثلونها والطبقة التي

ينتمون اليها فلابد ان يكون لكل فرد منه حقوق سياسية واحدة فالجميع متساوون في المواطنة

٥ ـ الديمقراطية تهدف إلى حماية حقوق وحريات ألأفراد : ـ اذ ان الحرية ترتبط بالديمقراطية برباط لا انفصام له اذ لا توجد حرية من دون ديمقراطية كما لا توجد ديمقراطية بدون حرية٠

والحرية الفردية بدون نظام يحكمها تؤدي إلى الفوضى والفوضى تؤدي إلى القضاء على الحرية ذاتها ولذلك يجب ان تكون الحريات في النظام الديمقراطي مقيدة بقيود يحددها النظام ، ويجب ان لا يؤدي هذا التقييد إلى القضاء على الحريات او التقليل منها وان ل يكون اكثر من القدر الضروري حيث ان ان المبالغة في ذلك يعني انقلاب الديمقراطية إلى الدكتاتورية التي لا تقيم لتلك الحريات وزناً ولا ترعى لها حرمة ٠

الفصل الخامس ٠

المبحث ألأول / تعريف الديمقراطية ٠

هناك مفاهيم وتعريفات كثيرة لمصطلح الديمقراطية وهناك استعمالات مثيرة للنقاش دون ان تكون مثيرة للسخرية ٠ وهناك استعمالات تتفق عليها أغلب الشعوب وهناك استعمالات غير متفق عليها ٠ اقل مايقال عن المصطلحات التي سوف نقوم بعرضها انها غنية ومعقدة وذات تأريخ حافل بالخلاف ٠ وينطبق على مفهوم الديمقراطية الوصف العربي البليغ (السهل الممتنع) حيث اننا عندنا الكم الهائل من ألأبحاث والكتب والمقالات التي تناولت موضوع الديمقراطية والتجارب المختلفة لتطبيق الديمقراطية ، يخيل لنا ان الحديث عن الديمقراطية لايحتاج إلى أي جهد ، خاصة وان الجميع يتفق على تعريف رئيسي للديمقراطية من المعنى اللغوي لهذا المفهوم الذي جاء من كلمتي demos والتي تعني الشعب ، وكلمة Cratosوالتي تعني الحكم ، وهكذا تعني الديمقراطية حسب اللفظ اليوناني القديم (حكم الشعب) والذي يعني اصطلاحاً اختيار الشعب لحكومته وغلبة السلطة الشعبية وسيطرة الشعب على الحكومة التي يختارها ٠

وجوهر الديمقراطية كما تقول موسوعة "كولينز " يقع في حقيقة ان الناس يحكمون انفسهم ، ولن هذا لايتم مباشرة فيما عدا الجماعات الصغيرة بل بالتصويت لإختيار ممثلين عنهم فالكل يجمع على ان الديمقراطية هي (حكم الشعب بالشعب وللشعب) ٠

كما ان بعض اصدقاء الديمقراطية يصفونها بانها تعني فقط شكلاً من اشكال الحكم ، فيصفها سيلي Seeley بانها الحكم الذي يملك فيه كل فرد نصيباً ، ويعرفها ديسي بانها (شكل من اشكال الحكم الذي تكون فيه الهيئة الحاكمة جزءاً كبيراً نسبياً من ألأمة كلها) ٠

ماهي الديمقراطية ؟

" تشتق كلمة ديمقراطية من كلمتين هما :Demos أي الشعب وCratos أي السلطة أو الحكومة ، وتعني الديمقراطية حكومة الشعب أي اختيار الشعب لحكومة وغلبة السلطة الشعبية أو سيطرة الشعب على هذه الحكومة التي يختارها " وللديمقراطية عدة مصطلحات :

١ ـ الديمقراطية السياسية : التي تقضي بحق المواطنين بالاقتراع السري العام ٠

٢ الديمقراطية الاجتماعية ـ: تعني العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين ٠

٣ ـ الديمقراطية الشعبية : تطلق على النظم الشيوعية ٠

وبتعريف شامل للديمقراطية نجد أنها " هي الحكومة التي تقر سيادة الشعب وتكفل الحرية والمساواة السياسية بين الناس وتخضع فيها السلطة صاحبة السلطان لرقابة رأي عام حر ، له من الوسائل القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذه " ٠

فالديمقراطية هي الثمرة التي أنضجتها المحاولات الجادة التي بذلها الشعب الأوربي لمعالجة المشاكل الناتجة عن النظام الصناعي الذي طرح نفسه في النصف الأول للقرن التاسع عشر ورغم الاختلاف من حيث النظرية والتطبيق بين دولة وأخرى أو معسكر وآخر بالنسبة للنظام الديمقراطي فالشيوعيون يرون الديمقراطية الصحيحة بتأمين الحرية الاجتماعية والإنسانية ، والغربيون يرون أنها مطلقة وتعني حكم الشعب بالشعب وللشعب ٠

ورغم كل ذلك يبقى هناك أساسا مشتركا تتميز به هذه الأنظمة الديمقراطية وهو حق الأغلبية بالحكم وحق الأقلية بالمعارضة ٠

المبحث الثالث / طرق نشوء الديمقراطية ٠

ان واحداً من أهم ألأسئلة التي تثار اليوم أي اكثر الحاحاً في وضع الاجابة العلمية الشافية حول كيفية غرس الديمقراطية كوسيلة لادارة الحياة وكممارسة للعملية السياسية في المجتمع الذي لاعهد له بالديمقراطية والذي يكون قد وعى لفترات طويلة ومتتالية من الظلم والاستبداد والدكتاتورية وانظمة الحكم الشمولية وفترات طويلة جداً من الحكم الفردي الذي يكون فيه الحاكم فوق القانون بل يكون في بعض ألأحيان هو مصدر هذا القانون وفق ماتشتهيه رغباته وما يحقق مصالحه في البقاء على رأس سدة الحكم عن طريق امتناعهم عن قبول الديمقراطية حيث حاولوا في هذه التفسيرات لبيان كيفية التوفيق بين الديمقراطية الاقتصادية والاقتصاد الاشتراكي بما يفرضه من قيود تجعله في خدمة الصالح العام بغض النظر عن مدى تحقيق المصلحة الفردية واستناده إلى الغاء حرية التملك وجعل الملكية جماعية فتصبح بذلك الدولة هي المالك الوحيد لكل وسائل الانتاج (ألأرض والمال) تعمل على ادارتها بالنيابة عن أفراد المجتمع اذ تمثل الدولة الراعي للمصلحة الاجتماعية بما يضمن خير وصلاح المجتمع وأفراده ٠

ومن الجدير بالذكر ان مثل هذا النوع من الديمقراطية يقوم على رفض جميع البرامج الاصلاحية ويركز ايمانه على الثورة التي تعمل على خلق التغيير الجذري في الحياة الاجتماعية ذلك التغيير السريع الذي يضمن دقة التطبيقات الاجتماعية ٠

وهنا يقوم ممثلوا الاتجاه الاشتراكي محاولات للتوفيق بين الديمقراطية والاشتراكية من خلال تشريك الصناعة ونقل ملكيتها من الملكية الفردية إلى الملكية الجماعية التي تشرف الدولة مباشرة على ادارتها من خلال الجهاز البيروقراطي الذي يقوم على مجموعة ألأنظمة والقوانين المكتوبة والراغبة في ادارة الملكية الجماعية وتمثل عملية التشريك هذه الضرورة ألأولى للاشتراكية لكي تحصل الدولة على القوة اللازمة في تنظيم الاقتصاد وأوجه الحياة الاقتصادية الاخرى على ان تستخدم الدولة هذه القوة والسلطة المستندة على اختيار ألأغلبية السابقة لها في عملية توفير الرفاه القومي في حين ذهب بعض مفكري الاشتراكية إلى ان الديمقراطية هي جزأ لايتجزأ من الاشتراكية ولايمكن فصلها عنها بأي حال من ألأحوال وقد تميز هذا الاتجاه بثلاث سمات رئيسية في تفسير الديمقراطية هي : ـ

١ ـ ان الشعب هو صاحب السيادة التي يفوضها بالتالي إلى الحكومة من خلال عملية أختياره لها

٢ ـ ان الديمقراطية هي حق الشعب في اختيار حكومته والذي يعتبر من أول الحقوق ٠

٣ ـ ضرورة وجود نظام ألأحزاب المختلفة والنيابية كي لاتكون الديمقراطية مجرد خرافة أو شعار تتبناه دولة الحزب الواحد من أجل ضمان تعدد مجالات الاختيار الحقيقي للأفراد من بين الأيدلوجيات والنظريات السياسية المطروحة ٠

ويمكن ايجاز انتشار الديمقراطية بالطرق التالية : ـ

أولاً : ـ الطريقة السرية The Secret Way

وأول هذه الطرق في نشوء الديمقراطية هي الطريقة السرية في أي مجتمع من المجتمعات بذرة الديمقراطية في رحم الدكتاتورية والظلم والطغيان والاستبداد من خلال تبنيها كفكر وممارسة فعلية من قبل مفكري ومثقفي الشعب يعملون من خلالها على نشر الوعي السياسي والشعور بالمواطنة الحقة وتطبيق هذا الشعور على ارض الواقع من أجل ان تكون هذه المسؤولية الملقاة على عاتق المواطن هي الدافع أو المحرك ألأساسي لقلب أنظمة الحكم الدكتاتورية ، اذ تقوم على أساس المشاعر الوطنية اذ تركز على الانتماء لدى الفرد والاحساس المشترك بين مواطني الشعب بالمسؤولية تجاه الآخرين ومنها مسؤولية اقامة الديمقراطية بكل ما يمكن او يتاح لهم من فرص وطرق ووسائل للتخلص من الحكم الدكتاتوري سواء بالطرق السلمية كما حدث في الثورة البريطانية أو طريق الثورات الدموية كما حدث في الثورة الفرنسية ٠

وهنا يكون العمل الدؤوب والواعي والشعور الحقيقي بالمسؤولية بين مواطني الشعب من خلال ما يتمتعون به من المواطنة الفاعلة في نشر الديمقراطية ومحاولة

قلب ألأنظمة الدكتاتورية الفاسدة التي تحارب التيارات الفكرية الداعية إلى الديمقراطية وتغرس الوعي السياسي بين المواطنين والعمل على وضع حد لاستمرار النظم الدكتاتورية التي تعد غايتها الاساسية الابقاء على سدة الحكم أطول فترة ممكنة .

ويمكن ان تتم هذه العملية من خلال الرفض الشعبي العام كصورة جماعية ومتزامنة لتحجيم وسائل القمع وتجريد النظم المستبدة من استخدام وسائل العنف التي تؤهلها للاستمرار في الحكم على ان ذلك لايعني ان يسمح أفراد الشعب أو المواطنين بخرق القوانين التي تمس استقرار وأمن المجتمع وأفراده وحرياتهم ومصالحهم مما يؤدي بالتالي إلى حدوث فوضى اجتماعية تكون عواقبها وخيمة بحيث يتمنى أفراد الشعب عودة الحكم الدكتاتوري نتيجة من ويلات الفوضى أو تهديدات لحياتهم وسلامة ألأفراد وممتلكاتهم وحرياتهم ، بل ان العمل يجب ان يتركز حول تلك القوانين التي تستند عليها النظم الحاكمة من اجل ادامة حكمها وبقائها على دفة الحكم المتسلطة على رقاب العباد وارزاقهم ، لأن الفوضى المثالية من رفض القوانين جميعها وخرقها وعدم الانصياع لها وترك ألأفراد يتصرفون بحريات مطلقة غير معنيين بما يصيب الآخرين والمجتمع ن الويلات له أمر خطير على المجتمع من النظم الدكتاتورية مما يعني ابدال الشر بأسوء منه ناهيك من ان مثل هذه الفوضى قد تعني خلق دكتاتورية جديدة بصورة بطل ناضل من أجل استقرار الشعب وتحقيق ألأمن وفق نظرية (العادل المستفيد) وسيكون مثل هذا الفرد هو محرك للديمقراطية وتكون ممارستها صورة من ممارسة عبادة الفرد بالنسبة للمجتمعات أو يباح له ما يباح لغيره خشية تكرار الفوضى وانعدام ألأمن وهذا هو السلوك الدكتاتوري بعينه سواء كان الفرد فيه حاكما أم محكوم يمكن ان يصل في يوم من ألأيام إلى سدة الحكم .

ثانياً : ـ طريقة الفرض (الإجبار) The Coersion

على الرغم من الطابع العام لهذه الطريقة على انها سلوك دكتاتوري إلا ان هدفها هو انشاء الديمقراطية ألأمر الذي لايعني اننا في هذه الحالة نفضل (مبدأ الغاية تبرر الوسيلة) بل يرى العديد من الباحثين في هذا المجال ان عملية غرس الديمقراطية في بعض الشعوب التي تفتقد اليها يتطلب نوعاً من الممارسة الحازمة للسلطة من عملية خلق الاعتياد على هذه الممارسة وخلق الشعور بالانتماء والمواطنة لدى جميع أفراد المجتمع أو مواطني الدولة بلا استثناء فالأمر الذي لايمكن انكاره بأي حال من ألأحوال أو تجاهله انه حتى في أسوأ النظم الدكتاتورية فانه توجد هنالك فئات اجتماعية مستفيدة من استمرار مثل هذه ألأنظمة من اجل تحقيق مصالحها على حساب أفراد الشعب وان هؤلاء سيعملون حتماً على توظيف كل ما يملكون من امكانات من أجل استمرار هذه الصورة من صور الحكم هذا من ناحية أساسية ومن ناحية أخرى فيجب ان تعرف الديمقراطية كممارسة حياتية على شعب من الشعوب عن طريق الحاكم العادل الذي يحب شعبه ويمتلك شعوراً بالانتماء الصادق لهذا

الشعب حتى لو تطلب ألأمر التضحية بمصالحه الشخصية وهذا ما نسميه مسؤولية المواطنة ويعتمد هذا الحاكم على تعويد الشعب على الديمقراطية له أفضل السبل التي يمكن ان يحقق بها شعبه الحرية والرفاه والمساواة والعدل الاجتماعي ٠ وسيعمل على فرض هذه الممارسة على جميع أفراد الشعب بصورة متساوية وعادلة دون أي تمييز لأحد منهم على حساب الآخرين فرداً كان أم طبقة اجتماعية أي يجب ان يكون مثل هذا الحاكم متحرراً من جميع الانتماءات الثانوية ومتمسكاً بانتمائه لشعبه ٠

ثالثاً : ـ الثورة The Revolution

وهذه الطريقة تتمثل بإزاحة النظام الدكتاتوري بالتدخل العسكري من قوى داخلية أو قوى خارجية لها مصالح سياسية أو اقتصادية متبادلة مع شعب من الشعوب بما يتفق ويحقق الديمقراطية كممارسة حياتية في هذا الشعب ٠ ألأمر الذي لايعني تمييز الاحتلال على النظام الدكتاتوري ، فكل تدخل عسكري خارجي يسمى في ألأعراف العسكرية والسياسية احتلال ولكننا نعني الشعب في مثل هذه الحالة سوف يمتلك فرصة لممارسة الديمقراطية وتنميتها والداعي للأفراد على ان تكون غاية هذه الممارسة وغاية هذا الوعي هو الحصول على الاستقلال بما يضمن المصالح الاقتصادية والسياسية بين مواطني الشعب والقوى الخارجية التي عملت على ازاحة النظام الدكتاتوري ٠ وإلا فان الاحتلال مهما كان نوعه أو شكله فهو أسوأ بكثير من الفوضى التي تعد بدورها أسوأ مايمكن ان يكون عن النظام الدكتاتوري الظالم المستبد ٠

ومن هنا تكون عملية ممارسة الديمقراطية هي عملية بناء النظم السياسية المنهارة مع مراعاة ضرورة استقلال هذه النظم لكي تضمن بان عملية ممارسة الديمقراطية هي ممارسة حقيقية وليست ممارسة صورية من خلال استقلال الفرد السياسي بعيداً عن المؤثرات الخارجية واقتصاره على المنافع الفردية والاجتماعية لمواطني البلد مع الآخرين ٠

وهذا يعني ان قلب النظام عن طريق الثورات هو عملية احداث تغييرات جذرية سريعة في المجتمعات من خلال قلب أنظمة الحكم العامة فيها وتعني الديمقراطية كهدف أسمى في ممارسة الحياة الاجتماعية التي يهدف الثوار إلى خلقها في مجتمعهم على ان تبقى كل الممارسات الثورية التي عملية التغيير هذه تحت الرقابة الشعبية لضمان تحقيق الديمقراطية وعدم استبدال دكتاتور بآخر ثائر عليه يجب ان يخضع الثوار لهذه الرقابة الشعبية والقوانين التي تؤمن أمن واستقرار المجتمع شأنهم في ذلك شأن أي مواطن من مواطني الشعب وكذلك وألأهم هو يجب ان تسعى هذه إلى غرس الديمقراطية كممارسة فعلية من اليوم ألأول لتوليها ، وان أي عملية تأجيل لهذه الممارسة مهما كانت اهدافها العلنية كالحفاظ على أمن البلد واستقراره يعني خلق دكتاتور جديد بدل السابق مع مبررات جديدة للحكم الجديد ٠

وعلى الرغم من ان الثورة هي عبارة عن عمل صراعي يحسم ضمن مسار ميزان القوى بين القديم والجديد قد يطول او يقصر بمقدار ما يحشد النظام السابق من

امكانيات من اجل منعها من تحقيق الديمقراطية بكل ما تملك من امكانيات وقدرات ودعم داخلي أو خارجي ٠

ومما يجدر الاشارة اليه فالثورة وحدها لاتكفي لإنشاء الديمقراطية ، بل يجب ان تستمر هذه الثورة حتى يكون هناك تطبيق فعلي ومباشر لها وإلا فان تعدد الثورات وتواليها هو الحل ألأمثل للقضاء على الدكتاتورية وهذا هو حال الثورة الفرنسية اذ هي عبارة عن ثورات متعددة ٠

المبحث الرابع / صور الديمقراطية ٠

أولاً /الديمقراطية المباشرة :ـ

قد تبدأ الفكرة مثالية أو هكذا تكون ، حيث أنها في الأغلب ترمز إلى الأحلام والأمنيات والرغبات التي يتمناها الناس وهم في واقع يرغبون بالتخلص منه ٠

في الشرق القديم في أثينا المدينة الصغيرة مساحة وسكاناً والمقسم أهلها إلى طبقات وحدها طبقة الأحرار لها حق ممارسة السياسة والاشتراك بشؤون الدولة ، في تلك المدينة تمت المناداة بالديمقراطية المباشرة والتي تعني فعلاً وقولاً حكم الشعب بواسطة الشعب ، وتقضي بأن يجتمع كل من يحق لهم ممارسة الأعمال السياسية في ساحة واسعة ويتناقشون في شؤون الدولة العامة ، دون وساطة نواب أو ممثلون وتصدر قراراتهم إما بالإجماع أو بالاغلبية وكانت مهماتهم تتعدى التشريع حتى تشمل تعيين الموظفين والقضاة ٠

لقد كان ذلك ممكناً في أثينا وكذلك لبعض المقاطعات الصغيرة في سويسرا اليوم ٠ لكن الأمر شبه مستحيل بالنسبة للدول الكبرى ٠

وقد رأى روسو في الديمقراطية المباشرة الترجمة الوحيدة والصحيحة لمبدأ سيادة الأمة ، حيث إن السيادة غير قابلة للانقسام وكذلك لا يجوز التنازل عنها وإنابة الغير ، فالشعب وحده بجميع أفراده هو المثل الحقيقي لإرادة الأمة ٠

فإلى أي مدى يمكن تطبيق الديمقراطية المباشرة في عصرنا الحاضر ؟

كما المحنا من قبل ، يقف في وجه تطبيقها صعوبات عديدة :

١ـ تزايد عدد السكان بشكل يصعب معه حتى إيجاد مكان يتسع لعقد الاجتماع هذا عدا عن الصعوبة التي تحول دون تفاهمهم والمشاركة في المناقشة وإعطاء الرأي ٠

ففي عام ١٩٢٨ تركت بعض الولايات السويسرية العمل بالديمقراطية المباشرة مجرد أن ارتفع عدد سكانها إلى ٥٥ ألفاً ، هذا إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن الديمقراطية المباشرة لا تطبق حتى في الولايات العاملة بها حالياً إنما يتم ذلك بشكل مجتزأ ٠

فمجلس الولاية هو الذي يعد المشاريع وميزانية الولاية ومن ثم يعرضها على جمعية الشعب التي تناقشها مناقشة أبعد ما تكون عن الجدية ، وحتى الوظائف التنفيذية والقضائية تمارس عبر من ينتخب الشعب ، وكذلك السيادة الخارجية